57

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2022/6/1

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

دور الإعلام في القضايا المجتمعية

تقرير الجلسة السابعة والخمسين من برنامج "الأربعاء السوري"

شكل الإعلام وسيلة هامة ليس فقط في التعبير عن قضايا المجتمع ونقلها، وإنما كعامل و مؤثر في صنع الرأي العام تجاه قضايا المجتمع واحتياجاته، وارتبطت درجة تأثيره هذه بوجود المساحة وحرية التعبير وامتلاكه الأدوات، ووجود القوانين التي تكفل حماية الإعلاميين، بالاضافة لدور النقابات الصحفية التي تمثل مصالح الإعلام والصحفيين وتدافع عنهما، وحديثاً صعدت وسائل التواصل الاجتماعي مع تطور وسائل الاتصال لتصبح أحد أهم وسائل الإعلام.

انطلاقاً من هذه الأفكار عقدت حركة البناء الوطني الجلسة السابعة والخمسين من برنامج الأربعاء السوري بتاريخ 1 حزيران 2022 بعنوان:

دور الاعلام في القضايا المجتمعية

انطلقت الجلسة في مقر الحركة بدمشق بمشاركة مجموعة من الإعلاميين والصحفيين والناشطين المدنيين فيزيائياً وعبر منصة (Google Meet)، وهم كل من السيدات والسادة :

	الاسم	المحافظة	نمط المشاركة
1	أنس جودة	دمشق – ميسر الجلسة	فيزيائي
2	أحمد قصاب	دمشق	فيزيائي
3	باسم نعمان	طرطوس	فيزيائي
4	بشار نجلا	طرطوس	أون لاين
5	بلال سليطين	اللاذقية	أون لاين
6	حسان ابراهيم	حمص	أونلاين
7	حسن سنديان	دمشق	فيزيائي
8	حسن نابلسي	الحسكة	فيزيائي
9	خلود موقاري	دمشق	فيزيائي
10	رؤى كيلاني	دمشق	فيزيائي
11	سارة المقداد	درعا	فيزيائي

12	سامر ضاحي	طرطوس	فيزيائي
13	طالب قاضي أمين	دمشق	فيزيائي
14	عبد الله الجدعان	دير الزور	فيزيائي
15	عقبة الناعم	حمص	فيزيائي
16	عمر مالكي	دمشق	فيزيائي
17	فتون عز الدين	إدلب	فيزيائي
18	كندة أبو عساف	السويداء	فيزيائي
19	لارا عيزوقي	طرطوس	فيزيائي
20	لجين سليمان	طرطوس	أون لاين
21	مادلين جليس	حماة	فيزيائي
22	مرام جليس	حماة	فيزيائي
23	محمد سليمان	دمشق	فيزيائي

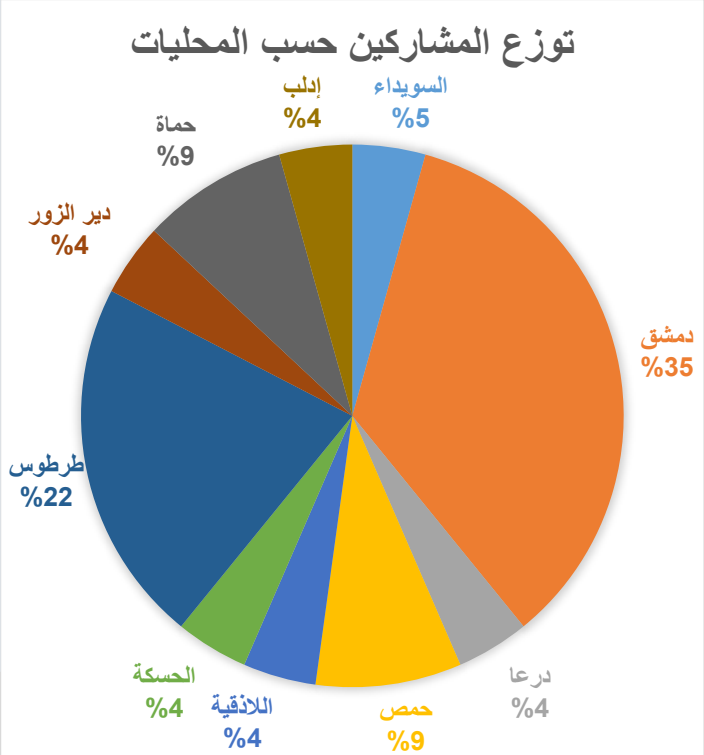

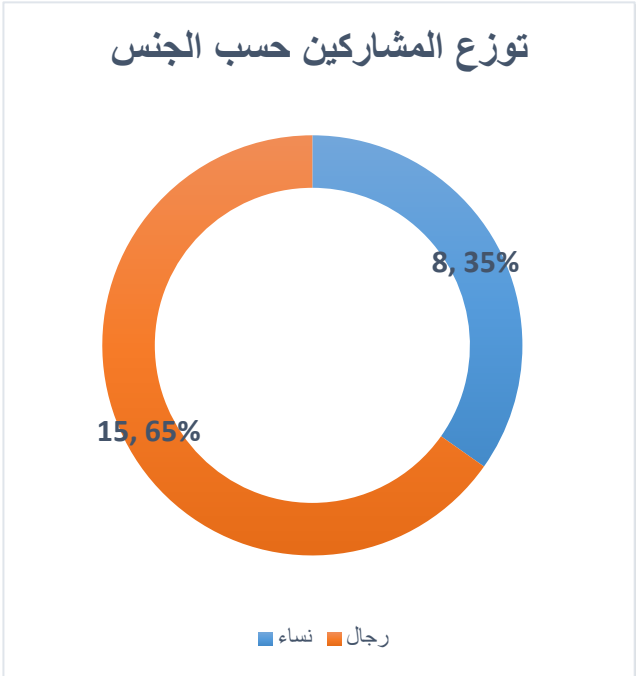

توزع الحوار في هذه الجلسة على ثلاث محاور:

المحور الأول: العلاقة بين الإعلام والمجتمع:

يمتلك الإعلام السوري تجربة إعلامية بدأت بصدور عدة صحف في محافظات دمشق وحلب واللاذقية ودير الزور، إلا ان هذا الوضع لم يستمر مع فترة الوحدة وظهور الإعلام الرسمي الموجه الذي أسس لمرحلة مابعد الستينات، الأمر الذي جعل الاعلام في سوريا يغلب عليه الصفة الرسمية الحكومية على الرغم من وجود الإعلام الخاص في فترات لاحقة.

ويتأثر الاعلام كأحد القطاعات الحكومية باشكالات العمل في بقية القطاعات الحكومية الأخرى، لناحية النظرة إليه كجهة حكومية خدمية تخضع للروتين والبيروقراطية، وعدم تناوله قضايا عامة إلا بتوجيه، وتركيزه على قضايا خدمية حياتية، والتأطير والتنميط ضمن سياسة تحريرية معينة، الأمر الذي جعله يبتعد عن صفة السلطة الرابعة، أورافعة لتشكيل حالة رأي المجتمع، وينسحب هذا الأمر على الإعلام الخاص لناحية وجود جهات وصائية مع وجود هامش جزئي من الحرية وخطوط حمراء متغيرة وليست ثابتة، وبالتالي ما قد يكون مسموح الآن قد لا يسمح به فيما بعد.

تتوزع قضية الصعوبات التي يعاني منها الإعلام، إلى:

- صعوبات تتعلق بنظرة الجهات الرسمية لوظيفة الإعلام باعتباره مقدم خدمة، فيصعب عليه الوصول إلى المعلومة والاحصائيات التي يطلبها، وعدم تعاون الجهات الحكومية مع الإعلاميين والصحفيين والحصول على الموافقات لأنها ترى وظيفته تظهير ما تريد فقط.
- صعوبات رقابية تتجلى في الرقابة الداخلية للمؤسسات الاعلامية نفسها، والرقيب الداخلي لدى الصحفي وخوفه من فعل الكتابة ورسم خطوط حمراء متوقعة لم يفرضها أحد، واحياناً تعدد الجهات الوصائية على عمل الإعلام سواء كانت مختصة بالإعلام أو غير مختصة.
- صعوبات مهنية تتعلق بمهنية بعض الصحفيين وتأهيلهم وشغفهم واستسهال تناول العمل الصحفي ويظهر هذا الأمر خصوصاً مع استخدام مصطلحات تثير حساسيات معينة.
- صعوبات بنيوية: تتعلق بتواجد الإعلام ضمن البنية الحكومية فهناك وزارة تتبع للحكومة ولا تعطي استقلالية في عمل الإعلام وكذلك هناك اتحاد

الصحفيين غير مستقل ولم ينشأ كما تنشأ النقابات على أساس الإرادة الحرة لأصحاب المصلحة. أما الصحفي فينظر إليه كموظف حكومي، الأمر الذي جعل مساحة الدور الإعلامي ضيقة.

- صعوبات تتعلق بتعاطي الاعلام مع القضايا المحلية، وتثبيته صورة نمطية لتلك المحليات الأمر الذي جعل المتابع يشعر بأن الاعلام قاصر، و جعل مشكلة المصداقية تبرز بشكل أكبر.
- ظروف المهنة: من ناحية عقلية التعاطي مع الإعلام والوضع المادي والمعيشي للصحفي مقارنة بدول الجوار يجعله يعيش ضغوط الحياة اليومية.
- ارتباط تقييم بعض المنتجات الإعلامية أو حتى تقييم الصحفي وفق قيمة "الوطنية" بدون وجود اي معيار لذلك بل يتبع لأهواء المقيم.

في المقابل يرى البعض أنه لا يمكن أن يلام الإعلام على ما هو عليه وتحميله أكثر مما يحتمل، فالمهنية تحتاج لمساحة وحرية وقبل كل ذلك آليات وبرامج لبناء القدرات ومن ثم للتمكين والتطوير ، وبالتالي فإن واقع الإعلام ناتج عن عدم إعطائه مساحة أو السماح له ببناء هذه المساحة، نتيجة قلة التعاون والاستجابة المزاجية المتفاوتة حسب ردور الافعال للقضية المطروحة.

هذا القصور في دور الاعلام حالياً يدفع للتساؤل عن قدرته على التأثير في القضايا المجتمعية والتنمية وبناء السلام ضمن هذا الواقع والهامش المتاح، مع وجود مجموعة فرص يمكن الإفادة منها

- الاعلام فعل ومشروع تراكمي بالتالي هناك خبرات اجتماعية كبيرة لدى الصحفيين يمكن البناء عليها.
- وجودد منصات للتدريب عن بعد وبرامج كثيرة لتدريب الإعلاميين سواء في الداخل من خلال تطوير دور كلية الإعلام او مراكز التدريب الإعلامي أو في الخارج من خلال برامج التدريب عن بعد.
- وجود خبرات سورية في كثير من المواقع الإعلامية العالمية مستعدة لنقل خبراتها إلى الداخل وإلى وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى العمل المزدوج للصحفيين مع وسائل إعلام محلية وأجنبية بالتالي نقل خبراتهم إلى المحلية.

- وجود خامات إعلامية وشغف لدى الشباب، وخاصة خبرتهم في التعاطي مع وسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.
- الوضع المعيشي الصعب مما يعطي الفرصة للإعلام للاتجاه في قضاياه المطروحة على موضوعات التنمية المختلفة
- تراجع مفاعيل الحرب مما يمهد لإمكانية طرح خطاب إعلامي متوازن يركز على السلام في مختلف القضايا المطروحة بما في ذلك القضايا الخدمية تلبي حاجة المجتمع اليوم إلى موضوعات السلام المجتمعي وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وبين مكوناتها لا سيما تلك التي شهدت صراعات الحرب
- انفتاح المجتمع وتقبله للمواد الإعلامية التي تقدم بطريقة جديدة وقالب جديد يسهم فيه الشباب بشكل خاص .
- غياب استراتيجية إعلامية عامة قد تكون مقيدة للعمل الإعلامي مما يفتح المجال الواسع لإبداع الصحفيين في إنتاج مواد بطرق مختلفة.

المحور الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي:

مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا برزت وسائل التواصل الاجتماعي، وبات لها دور إعلامي و غدت وسيلة فعالة لزيادة الوصول ونشر المحتوى، حيث استطاعت التكنولوجيا أن تؤثر في ممارسة الصحافة، سواء لناحية جمع المعلومات أوتقديم الأخبار، الأمر الذي جعل الصحافة أمام تحدي مواكبة التقنيات وتطوير الأدوات، والقدرة على معالجة المواضيع بطريقة جديدة، وصناعة محتوى متميز وتسويقه، حيث تغير مفهوم الصحافي التقليدي، لصالح الصحفي الذي يمتلك القدرة على تقديم محتوى صحفي رصين له دورة رأسمال وإنتاج باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وهنا تبدو العلاقة بين الصحافة ووسائل التواصل على أساس من التوازن، فبدون صحافة مهنية ستقع وسائل التواصل الاجتماعي في فخ الأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة، وفي المقابل بدون وسائل التواصل الاجتماعي ستفقد الصحافة أحد وسائل الوصول والانتشار المهمة. هذا الأمر يضع الصحفي أمام تحدي تحمل مسؤولية ما ينشر في الوسيلة الاعلامية لناحية المهنية والمسؤولية، ومن هنا تأتي أهمية الترخيص فترخيص الوسيلة الإعلامية هو لضمان وجود من يتحمل مسؤولية ما تنشر من جهة، وهو بالمقابل يخضعها لمعايير مهنية مرتبطة

بالترخيص من جهة ثانية، فيكون دور الترخيص الحفاظ على المهنية وتحمل المسؤولية وليس التقيد.

من هنا جاء صدور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 20 لعام 2022 ليثير إشكالية بين من اعتبره ضرورة قصد به المشرع تحمل مسؤولية المهنية والمحتوى أمام الجهات القانونية والمجتمع وحماية المجتمع من حالات التشهير والقدح والذم، باعتباره قانون موجود في عدة دول من العالم، وبين من رأى فيه أنه يناقض حرية الإعلام وحرية الرأي، ويضيف على بعض القصور في قانون الاعلام تغولاً تعززه العبارات الفضفاضة العامة التي يمكن تأويلها لملاحقة الصحفي وفق أهواء الجهة القضائية بدون معايير واضحة.

ولفت بعض الحضور إلى أن قانون الاعلام يخضع حالياً لدراسة بهدف تعديله ومعالجة بعض أوجه القصور فيه.

المحور الثالث: فاعلية اتحاد الصحفيين:

نشأ اتحاد الصحفيين في فترة زمنية معينة لها ظروفها، وما ينطبق على وزارة الإعلام ينطبق على الاتحاد فلا ينظر إليه البعض كجهة مدنية بل وكأنه جهة إدارية حكومية أو تتبع لمؤسسات الحكومة وبالتالي ترى محدودية دوره، وضعف أدائه النقابي في الدفاع عن مصالح الأعضاء، حيث يرجع البعض سبب قصور اتحاد الصحفيين بوجود تراكمات سابقة، وعدم امتلاكه أدوات للتدخل من أجل الحفاظ على المهنة، إضافة إلى أن الهيكلية التنظيمية للاتحاد قائمة على توزيع الأعضاء بين وسائل الإعلام الحكومية، الأمر الذي يطرح إشكالية احتضان الصحفيين في الإعلام الخاص" وعدم التمثيل الحقيقي لهم في الاتحاد حتى وقت قريب.

وهنا أشار البعض إلى أن النهوض بعمل الاتحاد ودوره الوظيفي يتطلب العمل من داخل الاتحاد سواء بالتطوير البنيوي واستقلاليته أو لناحية وعي الاتحاد بدوره كمؤسسة مدنية يتقاطع دوره مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في الرقابة والرصد والوعي والتثقيف، بالاضافة للتطوير الوظيفي باتجاه الاهتمام بمهنية العمل الصحفي لا سيما وضع معايير كفاءة العمل الصحفي وتوفير الحماية وتمثيل الصحفيين أمام المجتمع والقضاء، والانفتاح اكثر على المجتمع وقضاياه.

التوصيات:

- تدريب الكوادر الإعلامية وتأهيلها وبناء القدرات، بالاضافة للمهنية والحرفية إثناء العمل الإعلامي ومواكبة التطورات الجديدة في مجال الاعلام والنشر.
- الخروج من واقع الإعلام الحكومي والبحث عن حلول لفتح مساحات لإعلام بعيد عند التوجيه الذي يضر العمل الحكومي نفسه.
- تعزيز فكرة الحماية والوصول إلى المعلومة، وتفعيل الصيغة القانونية لحماية الصحفيين والإعلاميين عند نشر المحتوى.
- تطوير التعاطي القضائي مع المحتوى الإعلامي، ففي بعض البلدان يعتبر نشر قضية معينة في الإعلام بمثابة تبليغ للقضاء للشروع بالتحقيق والتأكد منها، لا سيما قضايا الفساد، الأمر الذي يضمن الدور الرقابي للإعلام.
- ضرورة مناقشة القوانين التي تنظم العمل الإعلامي وتعديلاتها بصيغة تشاركية ليصار للتشاور ومشاركة المهتمين وابداء الراي.
- العمل على توضيح وشرح قانون الإعلام والتعريف به، ودور الصحفيين لدى المؤسسات الحكومية، بما يمكن القائمين على المؤسسات من فهم دور الصحفي.
- البدء باتفاق على هامش من الحرية والمساحة حتى لا يكون هناك تخوفات من قبل الصحفيين ولا يتم إساءة فهم بعض الإجراءات.
- تعزيز الوضع الاقتصادي للصحفي أسوة ببقية البلدان لا سيما بلدان الجوار فطالما هو بحاجة تكون استقلاليته ومهنيته قابلة للتأثر.
- إحداث لجنة إعلامية خاصة تضم قضاة وإعلاميين تضع معايير للعمل الإعلامي بحيث لا يعتبر أي عمل عرضة للمخالفات، تحيل هذه اللجنة المخالفات إلى القضاء وفق قانون الاعلام
- وجود محكمة خاصة للنظر بقضايا الاعلام، والخلافات الناشئة عن النشر الاعلامي، الأمر الذي يوضح الأمور أكثر و يجعل العمل الاعلامي أكثر مهنية وحرفية،و يضمن حصانة للاعلاميين.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوع

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org